علم الترجمة القانونية ...أي إسهامات في حقل الترجمة القانونية؟ دراسة لنماذج من القانون الإسباني والعربي

Legal translation science, any contributions to legal translation?

د. خديجة حنو معهد الترجمة جامعة الجزائر 2-الجزائر

khadidja.hannou@univ-alger2.dz

ملخص:

تتحدد غالبية الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الترجمة القانونية بطبيعة اللغة القانونية ذاتها فالترجمة القانونية تمثل تحديا صعباً ضمن حقل الترجمة الواسع وذلك بسبب الاختلافات في الأنظمة القانونية من بلد لآخر مايستدعي بالضرورة اختلاف المفاهيم القانونية الخاصة به، والتي ينبغي نقلها بدقة إلى اللغة الهدف. وقد أدت كل تلك الاختلافات في الأنظمة القانونية والمصطلحات وكذا المفاهيم الخاصة بها إلى ظهور نسق جديد للبحث في هذا النوع من الترجمات المتخصصة وهو"علم الترجمة القانونية" الذي يسعى للبحث في منهجية الترجمة القانونية. ومن خلال هذا المقال تتبين لنا أهمية البحث في الترجمة القانونية وذلك لتسهيل العملية الترجمية والارتقاء بها.

كلمات مفتاحية:علم الترجمة القانونية، المفاهيم القانونية، التنوع المصطلحي والمفاهيمي، المدلول القانوني، كفاءات المترجم القانوني.

Abstract:

Most of the difficulties and complexities imposed by legal translation are determined by the nature of the legal language itself. Legal translation represents a difficult challenge within the broad field of translation, due to the differences in legal systems from one country to another, which necessarily requires different legal concepts of its own, which must be

accurately transferred to the target language. All these differences in legal systems and terminology, as well as their concepts, have led to the emergence of a new format for research in this type of specialized translation, which is the "science of legal translation", which seeks to research the methodology of legal translation. Through this article, it becomes clear to us the importance of research in legal translation in order to facilitate and improve the translation process.

Keywords: legal translation science, legal concepts, terminological and conceptual diversity, legal meaning, the competencies of the legal translator.

1.مقدمة:

إن النظم القانونية تمثل المجتمعات التي توجد فيها تلك النظم، حيث أن كل مجتمع بدوره يستند إلى بنى ثقافية ولغوية فريدة. بمعنى آخر أن القانون واللغة القانونية في بلد ما يعكسان النظام القانوني السائد والذي بدوره يعكس تاريخ ذلك البلد وثقافته وتطوره. ثم أن تباين النظامين القانونيين اللذين تشير اليهما الترجمة القانونية يكونان جوهر التحديات المتعلقة بترجمة وثيقة قانونية معينة.

وقد أدت كل تلك المتغيرات القانونية والصعوبات المتعلقة بها إلى ظهور علم جديد يعكف على دراسة منهجية ترجمة القانون ألا وهو" علم الترجمة القانونية" وذلك في بدايات القرن العشرين. وستركز دراستنا الموسومة بـ" **علم الترجمة القانونية ...أي إسهامات في حقل الترجمة القانونية؟دراسة لنماذج من قانون العقوبات الإسباني والعربي**"على تحديد منهجية الترجمة القانونية بين اللغتين الاسبانية والعربية (في ظل علم الترجمة القانونية) باعتبارهما تخصصان بلدين مختلفين تماما من حيث الثقافة والمجتمع وجل الأنظمة وبالأخص النظم القانونية. حيث سنتطرق للفروقات المتعلقة بالمعاني المعجمية والمدلول القانوني للمفاهيم القانونية، كما سنتناول بالدراسة التنوع المصطلحي والمفاهيمي

الذي يميز لغة القانون. وستتخلل دراستنا أيضا بعض النماذج القانونية المنتقاة من قانون العقوبات الإسباني والعربي (قانون العقوبات الجزائري).

2.علم الترجمة القانونية:

يهتم علم الترجمة القانونية بتحديد القواعد المنهجية المطبقة على الترجمة القانونية، وقد ظهر هذا التخصص في بدايات القرن العشرين من أجل الإجابة عن المشاكل المتعلقة بشكل النصوص والأنظمة القانونية ومحاولة تجاوز العقبات التي تفرضها الاختلافات في الأنظمة والبنى القانونية من بلد إلى آخر وبالأخص باختلاف الثقافات، حيث يعتبر تخصصا جديدا بني على محورين: قانون الترجمة و ترجمة القانون.

حيث يسلط علم الترجمة القانونية الضوء على مشكلة مزدوجة، فمن جهة يثير أسئلة عامة تتعلق بمنهجية الترجمة وهي أسئلة يجب أن يكون المترجم على دراية بها أيا كان مجال تخصصه، ومن جهة أخرى، يتطلب هذا النوع من الترجمات معارف محددة في المجال القانوني فيما يتعلق بالمؤسسات الإدارية والقضائية لبلد اللغة المصدر، وكذا معارف عن المؤسسات نفسها في بلد اللغة الهدف. وهي معارف يصفها علماء الترجمة بـ" المعارف المسبقة" الضرورية للمترجم المتخصص.

وفي تعريف علم الترجمة القانونية يقول جاك بيلاج (Jacques Pelage(2001,p 87:

«une science auxiliaire du droit au sein de laquelle l'interprétation du discours est un point de convergence entre le travail du juriste et celui du traducteur »

" إنها علم مساعد للقانون حيث يعتبر تأويل الخطاب نقطة التقاء بين عمل رجل القانون وعمل المترجم"

وفي ضوء هذا التعريف، فإن علم الترجمة القانونية لا ينفصل عن القانون المقارن الذي وصفه جاك بيلاج (2001) بأنه "اكتساب المعرفة الموضوعية التي تثري ثقافة المترجم"

2. ترجمة المفاهيم القانونية: المعنى المعجمي والمكافئ القانوني

لعل أهم ما يميز الخطاب القانوني عن الخطابات الأخرى هو صعوبة فهمه على القارئ العادي، ذلك أن الألفاظ انزاحت عن المعنى المعجمي لتكتسب معاني اصطلاحية جديدة.

غالبا ما يميز المترجمون المعاصرون بين معاني المصطلحات ومدلولاتها. ويأخذ هذا التمييز قيمته الكاملة في ترجمة النصوص القانونية حيث تتعدد الثقافات وتختلف، لأن المترجم لا يجب أن يهم باعتماد المعنى المعجمي للمصطلح القانوني كما يراه في النص الأصلي، لكن بدلا من ذلك، يجب أن يبحث عن معنى المصطلح بالإضافة إلى مكافئه المؤسساتي في اللغة الهدف.

وفي هذا السياق مثلا المفاهيم الاسبانية Delitos graves وdelitosleves و delitosmenos graves التي تظهر في قانون العقوبات الإسباني

(Código penal español actualizado el 23/09/ 2015, pág5)لا تستعمل بالمعنى

المعجمي لها بل يستخدم المترجم عند ترجمة هذه المفاهيم المكافئ القانوني أو المكافئ المؤسساتي في اللغة الهدف كما هو موضح في الجدول الآتي:

Delitos graves	
المعنى المعجمي	المكافئ القانوني (المكافئ المؤسساتي)
. جرائم خطيرة	**. جنايات**
Delitosmenos graves	
المعنى المعجمي	المكافئ القانوني (المكافئ المؤسساتي)
. جرائم أقل خطورة	**. جنح**
Delitosleves	
المعنى المعجمي	المكافئ القانوني (المكافئ المؤسساتي)
. جرائم بسيطة	**. مخالفات**

انطلاقا مما هو مبين في الجدول يتضح لنا أن المعنى المعجمي للمفاهيم القانونية المذكورة باللغة الاسبانية والمكافئات العربية لها توحي بالشيء نفسه، لكن لا يمكن للمترجم في كثير من الاحيان اعتماد المعنى المعجمي للمفهوم القانوني وذلك بسبب الاختلافات المؤسساتية بين بلدي اللغتين المترجم منها والمترجم إليها، كما أن استعماله للمعنى المعجمي لا يمكن أن يكون خاطئا بل بعيدا عن الصياغة القانونية المستعملة في اللغة الهدف. وعليه فإن ترجمة المفاهيم القانونية يستدعي بالضرورة تمتع المترجم بالكفاءات اللازمة (الكفاءة الترجمية، الكفاءة اللغوية والمصطلحية، الكفاءة المعرفية)، وهي كلها كفاءات تستدعيها جل أنواع الترجمة المتخصصة على حد سواء.

3. الكفاءة الترجمية للمترجم القانوني:

. مفهوم الكفاءة الترجمية:

اكتسب مفهوم الكفاءة الترجمية ، منذ بدايات البحث في علم الترجمة، أهمية بالغة في الجانب الأكاديمي للترجمة والبيبليوغرافيا المتخصصة. وفي هذا الصدد، لابد من التذكير بأن التمييز بين الكفاءة الترجمية والكفاءة اللغوية كان قد بدأ بين الستينات والثمانينات حيث اتجهت الدراسات نحو التوجه المعرفي الذي يهتم بالترجمة (ذهن المترجم) بدلا من التركيز على الترجمة كنتيجة.

وتعرف الكفاءة الترجمية كنظام أساسي يضم المعارف والقدرات والمواقف الخاصة من أجل الترجمة، حيث تميز الدراسة التجريبية لمجموعة باكتيPACTE (جامعة برشلونة المستقلة) بين ست كفاءات:1. الكفاءة الاتصالية بالنسبة للغتين معا،2. الكفاءة فوق اللغوية أو الموضوعية،3. الكفاءة الخاصة بالنقل،4. الكفاءة المهنية،5. الكفاءة النفسية الفسيولوجية،6. الكفاءة الاستراتيجية، وكل هذه الكفاءات تربطها علاقات هرمية و اختلافات متباينة.

ويقدم جون دوليل (1992، ص 42) تصنيفا جديدا للكفاءة الترجمية المهنية على النحو التالي:

1) linguistique (capacité de comprendre la langue de départ et qualité d'expression de la langue d'arrivée).

2) traditionnelle (capacité de saisir l'articulation du sens dans un texte, de le rendre sans le déformer dans la langue d'arrivée tout en évitant les interférences).

3) méthodologique (capacité de se documenter sur un sujet donné et d'assimiler la terminologie propre au domaine).

4) disciplinaire (capacité de traduire des textes dans quelques disciplines de base, telles que l'économie, l'informatique, le droit).

5) technique (capacité d'utiliser diverses aides à la traduction, telles que traitement de texte, banques de terminologie, machines à dicter, etc.)

1. الكفاءة اللغوية وهي القدرة على فهم لغة الانطلاق ونوعية التعبير في لغة الوصول.

2. الكفاءة الترجمية وهي القدرة على معرفة تلفظ المعنى في النص وتحويله الى لغة الوصول دون تشويهه مع تفادي كل التداخلات.

3. الكفاءة المنهجية وهي القدرة على إنجاز البحث التوثيقي حول الموضوع المعطى واستيعاب المصطلحية الخاصة بالميدان.

4. الكفاءة التخصصية وهي القدرة على ترجمة نصوص في تخصصات رئيسية عدة مثل الاقتصاد، السياسة ، القانون...إلخ...

5. الكفاءة التقنية وهي القدرة على استخدام مختلف التقنيات التي تساعد على معالجة النص (بنك المصطلحات، أدوات الإملاء وغيرها).

يبدو لنا إذن أن تكوين المترجمين وخاصة مهنيا يتطلب أكثر بكثير من مجرد تدريبهم على الكفاءة اللغوية (التي لها أهمية بالغة)، بل لابد من استحضار مجموعة من الكفاءات التي تتداخل فيما بينها لإنجاح عملية الترجمة.

. الكفاءات الخاصة بالمترجم القانوني:

إذا تناولنا في القسم السابق الكفاءات العامة أو الكفاءات الفرعية التي تحظى باهتمام أكبر في تكوين المترجم / المترجم الفوري المحترف ، فإننا سنتطرق في هذا القسم ، على سبيل المثال لا الحصر، إلى تحديد وجهات النظر المختلفة التي يقدمها لنا المنظرون والمعلمون والمهنيون المختصون في مجال الترجمة القانونية والقضائية فيما يتعلق بالاختصاصات المحددة التي تدعم شخصية المترجم القانوني و / أو المترجم القضائي ، على الرغم من إلزامية الكفاءة الشفوية والسمعية الملحوظة لهذا الأخير. على المستوى الأوروبي ووفقًا لرأي الأستاذ أورتيجا أرجونيلاE.OrtegaArjonilla(2007 ، ص312):

إن مستويات الكفاءة اللغوية المطلوبة من قبل المترجمين الفوريين والمترجمين القانونيين لتنفيذ أنشطتهم المهنية ليست موحدة حاليًا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

لكن لا يتم الاعتراف بالمعايير اللازمة بشكل متبادل من قبل جميع الدول ، ولا يوجد لكل دولة معاييرها الخاصة التي تكون إلزامية أو موصى بها لجميع المترجمين والمترجمين الفوريين القانونيين. بناءً على ذلك ، يعد المستوى العالي من الكفاءة اللغوية مطلبًا أساسيًا للمترجمين الفوريين والمترجمين الذين يجب أن يكونوا موثوقين ودقيقين في جميع الأوقات.

بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تتوفر في المترجمين والمترجمين الشفويين الشروط الآتية:

. معرفة قوية بالنظام القانوني أو الأنظمة القانونية التي يعمل ضمنها.

. أن يكونعلى دراية بالأنظمة والإجراءات والاتفاقيات القانونية التي تطبق في مختلف المحاكم والمؤسسات الأخرى ذات الطبيعة القانونية.

. الخبرة والفهم الدقيق للمصطلحات القانونية المستخدمة في هذه السياقات.

. بالإضافة إلى ذلك، في حالة المترجمين، يجب أن يكونوا أيضًا على دراية باتفاقيات الكتابة وأسلوب تحرير الوثائق قانونية.

، وفقًا للنموذج الذيEsther Nebot (2008)وعلى مستوى آخر ، تقترح الخاص بالكفاءات الفرعية المكونة للكفاءة PACTE اقترحته مجموعة

الترجمية، أن يكون تكوين المترجم المهني من خلال الجمع بين الكفاءات الفرعية التي تميز طريقة هذه الترجمة المتخصصة . وفي هذا الصدد تقول:

Los avances en la definición y la descripción de las distintas subcompetencias nos ayudan a programar la formación del traductor con mucha más confianza y a guiarlo en el proceso de desarrollar conocimientos, destrezas, habilidades y actitudes que lo lleven a ejecutar con éxito la tarea que la sociedad en general y su campo profesional en particular le demandan.(Khatima el Krirh, 2015: 102)

"يساعدنا التقدم في تعريف ووصف الكفاءات الفرعية المختلفة على برمجة تكوين المترجم بثقة أكبر وتوجيهه في عملية تطوير المعرفة والمهارات والقدرات والمواقف التي تقوده إلى تنفيذ المهمة الترجمية التي ينتظرها منه المجتمع بشكل عام ومجال عمله بشكل خاص بنجاح." (ترجمتنا)

بهذه الطريقة ، تقترح E. Nebot نموذجًا للكفاءات الفرعية المناسبة للترجمة القانونية والذي يرتكز على كفاءات فرعية ضرورية: الكفاءة الموضوعية (مجال القانون) وكفاءة الترجمة.

4. سمات الخطاب القانوني في اللغتين الإسبانية والعربية:

. الخطاب القانوني الاسباني:

تشترك اللغة القانونية الإسبانية مع اللغة القانونية العامة في ميزتي التعتيم والغموض حيث يغدو من الصعب على عامة الناس فهم الخطاب القانوني، وفي هذا الصدد ، يشير كل من ألكاراز E.Alcaraz و هوغسB. Hughes (2002) إلى أن "الغموض" في الخطاب القانوني الإسباني يؤدي إلى خطاب بهالة معينة من الغموض (في N. Campos: 2013). وبالمثل ، يتجلى "الغموض" أيضًا في استخدام المصطلحات ذات معاني متنوعة في اللغة العامة؛ وعليه فإن اللغة القانونية بلا شك لغة متطورة للغاية وليست شفافة إذ تلتزم ببنى لغوية معينة .

وفيما يأتي نعرض أهم السمات التي تميز اللغة القانونية الإسبانية من حيث البعد النحوي و الدلالي والأسلوبي.

أ. البعد النحوي:

تستخدم اللغة القانونية الإسبانية الأشكال والتراكيبالنحوية التي تمنحها خصوصية لغوية معينة. وفي هذا المستوى ، يمكننا التمييز بين استخدام أشكال الفعل والعبارات والتسميات.

تتميز اللغة الإسبانية القانونية باستخدام الأفعال المبنية للمجهول ، والميل إلى استخدام الصيغة المجردة للفعل. حيث تصرف الأفعال في زمن الشرط المستقبلي الناقص El futuroimperfecto de subjuntivo ويشير استخدام الحالة الشرطية إلى التبعية وعدم الواقعية ، ولكن إذا تم استخدام مستقبل الشرط ، فإنه يهدف إلى التعبير عن إجراء مستقبلي افتراضي لم ينته في اللحظة الحالية أو المستقبلية. فأسلوب الشرط المستقبلي الناقص وفير جدًا في النصوص التشريعية، وهو أحد أكثر الجوانب انتشارًا في اللغة الإسبانية القانونية، ونؤكد ذلك من خلال المثال الآتي، المأخوذ من قانون العقوبات الإسباني، في وصف جريمة "القتل":

«El que **matare** a otro será castigado, como reo de homicidio, con la pena de prisión de diez a quince años». (CP Art. 138.1)

كما تعتمد اللغة القانونية الاسبانية على استخدام المبني للمجهول، كما أسلفنا، وذلك من أجل الإبقاء على الموضوعية في تحرير النصوص القانونية والابتعاد عن استخدام النفوذ الذي تمنحه السلطة القانونية أو التشريعية، ونوضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

- Real decreto por el que se aprueba ...

- La justicia emana del pueblo y se administra en nombre del rey por jueces y magistrados» (Art.112, CE)

- «...contra el auto de fecha...dictado por...en que se declaró no haber lugar a la acumulación de condenas» (STS 2597/2015)

ويعتمد الخطاب القانوني الإسباني في كثير من الأحيان على الجمل الطويلة والمركبة كما تغلب الجمل الإسمية على الجمل الفعلية، كما هو مبين في المثال الآتي:

«En la tramitación del expediente, previa identificación de los solicitantes, fueron oídos separada y reservadamente por el señor Encargado, se practicaron las demás diligencias acordadas, dado traslado al Ministerio Fiscal el cual emitió informe en sentido contrario a la pretensión deducida».

ب . البعد الدلالي:

يعتبر المستوى المعجمي الدلالي السمة الثانية المحددة والمميزة للغة الإسبانية القانونية. حيث يجب أن نؤكد على تكوين المصطلحات القانونية، أي أصولها ومصدرها، من أجل تقدير خصائصها المعجمية

الدلالية. ومن بين المؤلفين الذين تعاملوا مع تصنيف المصطلحات القانونية ، نسلط الضوء علىكيليس (1978) Quilis الذي يحدد فئتين من المصطلحات القانونية. أولاً ، هناك تلك التي تأتي من اللغة المشتركة والتي هي متأصلة في احتياجات الإنسان لأنه عضو في المجتمع: يستخدمها للتفاعل مع بيئته (الشراء والبيع والزواج وما إلى ذلك). ثانيًا، هناك تلك التي يتم اقتراضها من الثقافات الأخرى و / أو التقاليد القانونية، بغية مواجهة تطور المفاهيم القانونية والواقع الاجتماعي المتغير.

ج . البعد الأسلوبي:

يشير ألكاراز فارو AlcarazVaró (2002، ص23) فيما يتعلق بأسلوب اللغة القانونية الإسبانية ، إلى خمس سمات تميز اللغة القانونية الإسبانية:

. اللجوء إلى الفخامة والتمسك بالاسلوب القديم، حيث تستخدم مفردات منمقة وأسلوب المبالغة.

. استخدام الضمائر المتصلة وهو أسلوب الكتابة القديم.

. الالتزام بالصيغ النمطية

. الاعتماد على التكرار

. الميل إلى استخدام الصيغ الاسمية واسلوب الربط.

. الخطاب القانوني العربي:

إن تنوع مصادر القانون وكذلك التنوع اللغوي الثقافي لكل دولة عربية يجبر المترجم من وإلى اللغة العربية على توسيع معرفته بالنصوص القانونية الحالية، وعلى خلاف الخطاب القانوني الإسباني يتميز الخطاب القانوني العربي بمجموعة من الخصائص نعرضها كالآتي:

أ. **البعد النحوي:** تعتمد اللغة القانونية العربية على الاستعمال الشائع لزمن المضارع خاصة في قانون العقوبات كما هو موضح في المثال الآتي:

" كل مواطن **يبيع أو يشتري** الأصوات بأي ثمن كان بمناسبة الانتخابات يعاقب بالحرمان من حقوق المواطن ومن كل وظيفة أو مهمة عامة لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر." (قانون العقوبات الجزائري، المادة 106).

. تتميز اللغة القانونية العربية أيضا باستخدام المبنى للمجهول كما هو الحال في اللغة الإسبانية وهو ما أشرنا إليه آنفا، ونوضح ذلك من خلال المثال:

" **يُعاقب** بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من 500 إلى 5000دج القاضي أو الموظف أو الضابط العمومي الذي يتلف أو يزيل بطريق الغش وبنية الإضرار وثائق أو سندات أو عقود أو أموالا منقولة كانت في عهدته بهذه الصفة أو سلمت له بسبب وظيفته ." (قانون العقوبات الجزائري، المادة 120).

ويمزج الخطاب القانوني العربي بين الجمل الطويلة المركبة والجمل القصيرة كما هو موضح في المثالين أعلاه. حيث تظهر في قانون العقوبات الجزائري جمل طويلة ومركبة قد تصل إلى فقرات في كثير من الاحيان كما نجد جملا قصيرة وموجزة.

ب . البعد الدلالي:

كغيرها من اللغات، تحاول اللغة العربية القانونية تجنّب حدوث لبس في المعنى ولذا تركز على تحقيق هدفين معينين هما الوضوح والدقة. ولأن هذين الهدفين مرتبطان بوضوح القاعدة القانونية ودقّتها فإنأي لبس قد يؤثّر في معنى النّص المنقول وحتما على مفهوم القاعدة كذلك. ورغم الخصوصية التي تتميز بها المصطلحات القانونية والصعوبة التي تعتريها عند محاولة فهمها من غير أهل الاختصاص إلا

أن النص القانوني العربي يتميز بلغة بسيطة مع الإحاطة بجوانب المعنى كلّها، وذلك من أجل تجنب الوقوع في اللبس كما أسلفنا.

ج . البعد الأسلوبي:

يتسم أسلوب الكتابة في اللغة القانونية العربية بالوضوح والبساطة خاصة في النصوص القضائية وهذا ما سنلاحضه من خلال الأمثلة التي انتقيناها في هذا المقام.

ومن مميزات الأسلوب القانوني العربي الاستعانة بالأسلوب القرآني حيث نلاحظ أن بدايات كل النصوص القانونية تكون بعبارة " بسم الله الرحمن الرحيم"، وهذا إنما يدل على الخصوصية العربية المستمدة من الشريعة الاسلامية.

تعتمد اللغة القانونية العربية على الصيغ الثابتة كما هو الحال في اللغات الأخرى، أي أن المتصفح لقانون العقوبات مثلا يجد أن صيغا ثابتة تتكرر في مختلف المواد القانونية، كما يكثر استعمال الصيغ الثابتة في الاحكام القضائية وعلى سبيل المثال نذكر الأمثلة التالية:

مثال1: المحكمة وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة.

مثال2: المحكمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة

مثال3: لهذه الأسباب قررت المحكمة

خاصية أخرى يتميز بها الاسلوب القانوني العربي وهي "التكرار المعجمي المعبّر" أي تكرار بعض الكلمات لتوكيد التعبير، حيث يتم التأكيد على هذه الخاصية في اللغة العربية القانونية من خلال استخدام المفعول المطلق الذي يعطي اسمًا للعمل المشتق من نفس الفعل الذي يظهر في الجملة، كما يظهر في المثال الآتي:

"وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتي ...ارتباطا لا يقبل التجزئة"

5. البعد الوظيفي لعلم الترجمة القانونية:

يقترح علم الترجمة القانونية انطلاقان من اللسانيات القانونية تصنيفا وظيفيا للنصوص والترجمات القانونية، ونوضح كالآتي(Sylvie Monjean-Decaudin,2016, 195):

. التصنيف الوظيفي للنص / الخطاب القانوني:

يكشف تعدد المواقف التي تقتضيها ترجمة القانون الطبيعة المركبة للنصوص المقدمة للترجمة. وبناءً على أعمال كورنو Cornu، يقدم بوكيه Bocquetتصنيفًا للنصوص / الخطاباتالقانونية في ثلاث فئات :(C. Bocquet,2008)

-**النصوص / الخطابات المعيارية:**وهي التي تعمل على خلق القاعدة وتندرج تحت خطاب المشرع، ويدرج بوكيه ضمن النصوص المعيارية القانونية كل النصوص القانونية التي تنتمي إلى التقنيناتcódigosمثل التقنين المدني والدستور ونصوص أمرية و مراسيم و قرارات، كما أنه ضم إلى هذه الفئة من النصوص الشروط العامة التي تنظم العقود. أما عن شكل هذه النصوص القانونية فيرى بوكيه بأن خطابها هو خطاب أدائيوهو عكس الخطاب الوصفي الذي نستعمله عموما في الحياة العادية أو في اللغة العامة وفي هذا الصدد يقول بوكيه:

Ce mode est soumis, quant à son langage et à son expression, à de multiples règles spécifiques qui sont propres à chaques langue, et le traducteur s'y trouve d'emblée confronté à l'un des plus importants problèmes de la traduction juridique, dont on voit d'emblée qu'il ne concerne ni la terminologie ni la phraséologie. (C. Bocquet,2008, p10)

انطلاقا من هذا التعريف يمكننا القول أن أسلوب تحريرهذا النوع من النصوص القانونية يخضع لقواعد مختلفة تتميز عن غيرها في كل لغة حيث يجد المترجم نفسه في تحد لأكبر المشاكل المتعلقة بالترجمة القانونية التي نرى منذ البداية أن ليس سببها المصطلحية أو علم التراكيب.

-**النصوص / الخطابات القضائية**: أي نصوص القرارات التي تستخدم لتطبيق المعيار وتندرج ضمن اختصاص القاضي.و يرى بوكيه أن النصوص القضائية هي كل النصوص التي ترتبط مع القاعدة والواقعة القانونية، كما يؤكد أن تصنيفه هذا لايستند إلى تصنيف كورني الذي يضم فقط النصو ص التشريعية والنصوص القضائية و النصوص العرفية، بل أضاف إلى ذلك مجمل النصوص التي تنتمي إلى الخطاب الوصفي.

-**النصوص / الخطابات لفقهية**: وتعمل على عرض و / أوالتعليق على محتوى المعيار والتي تقع ضمن نطاق العقيدة أو المذهب.وتضم هذه النصوص كما هائلا من النصوص التي ينتجها الكتاب القانونيون استجابة إلى نصوص قانونية أخرى و حتى عندما يريدون أن يتحدثوا عن ظاهرة قانونية معينة ، وهذا النوع من النصوص مثلما يظن بوكيه هو نوع هجين من النصوص لأنه يحمل في مضمونه بعضا من النصوص المعيارية مثل تعليق عن قانون أوقانون أساسي أو قد يأخذ بعض الفقرات التي تندرج ضمن النصوص القضائية مثل مذكرة لتعليق عن حكم قضائي أو غير ذلك. أما عن شكل النصوص القانونية الفقهية فيقول بوكيه أنها تبدو نصوصا سهلة إلا أنها في حقيقة الأمر أصعب أنواع النصوص القانونية تحريرا، وفي هذا الصدد يقول:

La troisième catégorie de textes juridiques est celles des textes dits de doctrine. Ce sont les textes rédigés par les auteurs juristes qui écrivent sur le droit. Ce genre de textes apparait à priori plus facile parcequ 'il n'est pas lié, semble t-il , à des usages stricts. En fait, il s'agit d'un

langage trés complexe, aux multiples facettes, parcequ'il appartient à une catégorie infiniment plus floue. (C. Bocquet,2008, p10)

. التصنيف الوظيفي للترجمة القانونية:

هل يمكن أن يمتد التصنيف الوظيفي للنصوص والخطابات القانونيةإلى الترجمة القانونية؟ بمعنى آخر ، هل من الممكن أن تتساوى الوظائف التي يؤديها النصالمصدر والنص الهدف؟ تندرج الترجمة ، باعتبارها النص الهدف للنص المصدر الذي تنبثق عنه، ضمن علاقة وظيفية مماثلة لتلك الخاصة بالنص / الخطاب القانوني كما هو موضح في الجدولأدناه:

Typologie fonctionnaliste des textes et des traductions juridiques[1]

التصنيف الوظيفي للنصوص والترجمات القانونية

À quoi sert le texte juridique source ?	À quoi sert la traduction du texte juridique (cible) ?
1. À créer la norme	1. À créer la norme
2. À appliquer la norme	2. À appliquer la norme
3. À exposer, commenter la norme	3. À exposer, commenter la norme

تُظهر السياقات الدولية أو الوطنية التي يتم فيها إنتاج الترجمة ، وبشكل متكرر أكثر ، أن النص الهدف يعمل أيضًا على تحقيق هذه الوظائف الثلاث المتميزة. وفي الواقع ، ترافق الترجمة إنشاء أو تطبيق أو عرض المواد القانونية، سواء على سبيل المثال ، لتطوير نص معياري في سياق ثنائي اللغة

6[1]Sylvie Monjean-Decaudin,2016,p 19

(ترجمةالمعاهدات واللوائح الأوروبية والقوانين السويسرية ، وما إلى ذلك) ، للنطق بتنفيذ حكم أجنبي ، لطلب التعاون القضائي (تطبيق المعيار) ، أو لنشر عملالقانون المقارن (شرح أو تعليق على المعيار).

خاتمة:

نخلص في نهاية هذه المقال أن الترجمة القانونية كغيرها من الترجمات المتخصصة لا تتوقف على المستوى اللغوي

El nivel lingüísticoللخطاب بل تتعدى ذلك إلى ما هو فوق لغوي Extralingüístico حيث يستحضر المترجم القانوني خلال ترجمة نص ما كلاالآليات المعرفيةcognitivas والفوق معرفية Metacognitivas وهو ما اهتم بدراسته علم الترجمة القانونية الذي يعتبر تخصصا حديثا في الترجمة القانونية. إن التنوع المفاهيمي والمصطلحي كان ولازال، بفعل التطور السريع واللامتناهي لكل الانظمة في الوقت الراهن، المشكلة الاساسية التي يواجهها المترجم القانوني، ما يقتضي عليه التمتع بالكفاءات الترجمية التي لابد من تفعيلها في الترجمة العامة والمتخصصة على حد سواء.

ويبقى ميدان الترجمة القانونية حقلا متشعبا تعتريه صعوبات وتحديات ترتبط ارتباطا مباشرا بصعوبة تخصص القانون في حد ذاته.

. قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

. المراجع باللغة العربية:

. حديد، ح.إ(2019): الترجمةالقانونية، دار الكتب العلمية، كلية الآداب جامعة الموصل، العراق.

. صوان ف.م (2019): الترجمة المتخصصة، دار الروافد الثقافية بالاشتراك مع ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1.

. قانون العقوبات الجزائري، اطلع عليه على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz020ar.pdf

. المراجع باللغة الأجنبية:

- ALCARAZ, V, Enrique y Brian, HUGES. (2002): El español jurídico. Barcelona: Ariel.

- BOCQUET, C(2008) : LA TRADUCTION JURIDIQUE. FONDEMENT ET MÉTHODE 10 (Bruxelles, De Boeck, coll. Traducto).

-Bérangère .D, « Formation universitaire et choix traductifs du traducteur juridique », *Traduire* [En ligne], 241 | 2019, mis en ligne le 16 décembre 2019, consultéle 09 février 2021. URL :

http://journals.openedition.org/traduire/1832; DOI: https://doi.org/10.4000/traduire.1832.

- CABRÉ CASTELLVÍ, T. (2004): "La terminología en la traducción especializada". En Gonzalo García, Consuelo y Valentín García Yerba (eds), Manual de documentación y terminología para la traducción especializada. Madrid: Arco/Libros, 89-122.

- CAMPOS MARTÍN, N. (2013): La traducción jurídica: los contratos. Estudio traductológico y terminológico comparado (francés/ español). Granada: Comares.Colección Interlingua, nº123.

- España. Ley orgánica, de 23 de noviembre del código penal .BOEnº 281 de 24 de noviembre de 1995 (última modificación 23 /09/ 2015).

- Maher ,A: « La juritraductologie et le problème des équivalences des notions juridiques en droit des pays arabes », ILCEA [En ligne], 3 | 2002, mis en ligne le 08 juin 2010, consulté le 02 mai 2019. URL:

http://journals.openedition.org/ilcea/816; DOI: 10.4000/ilcea.816

-MONJEAN-DECAUDIN, Sylvie, dir. (2016) : *La traductologie et bien au-delà. Mélanges offerts à Claude Bocquet*. Arras : Artois Presses Université, 421 p.

-MUÑOZ NUÑEZ, Mª (1999): La polisemia léxica. Cádiz: Servicio de publicaciones Universidad de Cádiz, 175-177.

- MONZÓ NEBOT, E (2008). "Derecho y traductología en la formación del traductor jurídico: una propuesta para el uso de herramientas de formación 934 virtual".[enlínea] < [consulta: 25-1-2021]

-PELAGE, J(2001): *Éléments de traductologie juridique : application aux langues romanes,* Fontenay-sous-Bois (France), J. Pelage.